اقتصاديون يرحبون بتطوير العلاقات مع المانيا ومذكرة تفاهم لدعم صناعة السيارات

بغداد/المدى

رحب اقتصاديون وباحثون بسبل التعاون وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين العراق والمانيا التي اكدتها زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى برلين.واوضحوا:" إن مكانة المانيا دوليا في المجال الاقتصادي تتضح عند النظر إلى العدد الكبير لاتفاقيات التعاون بينها وبين دول العالم التي تشمل تشجيع وحماية الأعمال التجارية والاستثمار ومذكرة تفاهم في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الفني . مشددين على فتح صفحة من التعاون مع المانيا واعطاء فرص استثمارية للشركات ورجال الاعمال.

ويرى مصطفى نعيم الباحث الاقتصادي في مركز الدراسات والبحوث في جامعة بغداد وجوب الاستفادة من التجارب والخبرات الألمانية في المجال التقني والصناعي.

ويقول ان من اهم الاتفاقيات الواجب توقيعها هي التعاون المشترك لتطوير الروابط التجارية والاستثمارية لما فيه منفعة البلدين ومعرفة المزيد عن فرص الاستثمار في ألعراق من خلال اطلاع الشركات على الفرص الموجودة في البلاد وتشكيل لجنة اعمال مشتركة. منوها التشابة إقتصاد البلدين في جوانب مهمة اولها الإدراك المشترك بأن الاستثمار الخارجي أمر ضروري لنقل المعرفة والخبرة الفنية.

واضاف نعيم إن توجه الحكومة العراقية نحو الاقتصاد المفتوح والتاكيد على الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ودور الجاليات المقيمة في نقل مجالات البحث والتطوير والمعرفة التقنية ، يفتح افاقا واسعة نحو الالمانيين للاسراع في استغلال الفرص العراقية المطروحة.

واشار الى ان الحكومة إنشغلت خلال الفترة الاخيرة في بذل الجهود الرامية إلى تطوير اقتصاد البلاد بشكل أفضل ليتوافق مع طموحات المستثمرين الدوليين والإقليميين والمحليين.

من جانبها اكدت ايناس حداوي الاستاذة في كلية الادارة والاقتصاد أن العراق يمتلك في مجال الإستثمار مناخا ضريبيا إيجابيا جدا يشجع الشركات على العمل في الدولة يضمنه قانون حماية المستثمر الأجنبي . داعية الى فتح صفحة من التعاون مع المانيا واعطاء فرص استثمارية للشركات.

وتقول فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار فان الدولة إعدت مسودة قانون الاستثمار الأجنبي التي سيتم بموجبها تقديم ضمانات استثمار دولية بما فيها منع المصادرة وحرية تحويل رأس المال والعوائد وتسوية منازعات الاستثمار ، واعتقد ان الشركات الالمانية تحبذ مثل هذه القرارات التي تفتقدها العديد من دول العالم . مضيفة ان دولا كثيرة تضع شروطا غير مرنة على المستثمر على عكس ماأقرته الحكومة العراقية.

وزادت حداوي يعد القطاع النفطي من الاولويات المهمة التي يفترض على رئيس الوزراء التاكيد على الاستثمار فيها من قبل الشركات الالمانية ، خاصة ان المانيا لديها شركات مستثمرة في القطاع النفطي في دول افريقية كذلك الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي . مشددة على الاستراتيجيات الجريئة للحكومة في مجال التنوع الاقتصادي سواء من حيث تنوع الانتاج أو تطوير قطاعات الابتكار وتنويع مصادر الدخل.

من جهته لفت سمير الحسيني عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين الى ضرورة عدم اغفال القدرة الكبيرة لالمانيا في مجال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ويقول ان المانيا لديها تجارب في دعم المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة وهي نقطة تدفع الى الاتفاق مع الالمانيين على الاستعانة بخبراء للاستفادة من هذه التجارب في تأسيس العديد من المؤسسات الحكومية لتلبية احتياجات الشركات العراقية التي تراجع اداؤها خلال السنوات الاخيرة وتقديم الدعم اللازم لها.

واشار الى ضرورة توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين العراق والإتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن لما تشكله هذه الاتفاقية من دعم كبير لتعزيز العلاقات وتطوير تجارة السلع والخدمات والاستثمار والتصنيع بين الطرفين باعتبار ان للمالكي زيارة اخرى لايطاليا بعد المانيا.

وطالب الحسيني بتعزيز التعاون بين الجهات المعنية بالبنى التحتية وتشييد العمارات السكنية والاتصالات وتطوير التعاون الفني في مجال المشاريع والتدريب المهني والبيئة والصحة والقضايا التعليمية وتقوية علاقات الشراكة .مبينا ضرورة فتح صفحة من التعاون مع المانيا واعطاء فرص استثمارية للشركات ورجال الاعمال.يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي توجه الى اوروبا هذا الاسبوع لاستقطاب رجال الاعمال ، وتأتي الزيارة في اطار موجة من النشاط الدبلوماسي لتعزيز علاقات العراق بالدول التي شطبت ديونها عنه واعادة بناء العراق.

من جانب آخر وقعّ العراق مذكرتي تفاهم مع شركتين المانيتين لتصنيع السيارات.وقال فوزي حريري وزير الصناعة والمعادن في تصريح صحفي من برلين:" ان وزارة الصناعة والمعادن وقعت مذكرتي تفاهم مع شركة مارسيدس وشركة (ام اي ان) الالمانيتين لدعم الشركة العامة لصناعة السيارات في العراق".واضاف انه:" تم توقيع مذكرتي تفاهم اخريين لانشاء معملين لصناعة السيارات في اربيل والاسكندرية ".ووصف حريري زيارة الوفد العراقي الذي يرأسه رئيس الوزراء نوري المالكي الى المانيا بالناجحة.

من الواقع الاقتصادي

الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية

محمد شريف أبو ميسم

في الوقت الذي تعد فيه العدة لمناخ استثماري يراد له أن يستدرج رأس المال والخبرات ويجلب التقانة من أجل دوران عجلة التنمية الاقتصادية - نجد ان الجهات المعنية بواقع التنمية والاستثمار وهي تؤكد في مخاطباتها مع الجهات ذات العلاقة على الضوابط الواجب اتباعها لتطوير برامج التنمية بغية تنظيم العمل بالشكل الذي ينسجم مع الخطط والبرامج الموضوعة .. لم تغفل جانب الاهتمام بالواقع البيئي الى حد ما ، تحسبا لأية أضرار بيئية يمكن أن تحدثها المشاريع الاستثمارية .. هذا الأمر يبعث الطمأنينة على مستقبل بيئي يراد له أن يكون خاليا من الملوثات في حدها الأدنى في أقل تقدير .. والبيئة في العالم الصناعي الذي دهمه التلوث منذ انطلاق الثورة الصناعية ، أضحت قطاعاً للاستثمار مثلما هي قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات الأخرى التي تنشط فيها الفعاليات الاستثمارية ، ولا نريد هنا أن نخوض أو نستعرض المحاور الاستثمارية في المجال البيئي قدر رغبتنا في تثبيت حالة الالزام على المشاريع الاستثمارية بعدم وقوع الضرر البيئي وفق الحدود المتعامل بها عالميا .. فضرورة تضمين دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الاستثمارية المقترحة تقريرا للأثر البيئي الذي تحدثه تلك المشاريع ، أمر غير كاف .. فـ(الضرورة) هنا تحتمل عدم الالزام ، وبالتالي يمكن تمرير دراسة الجدوى والموافقة عليها دون الزام المستثمر بعدم وقوع الضرر البيئي .. ان رغبتنا في تسريع فعاليات الاستثمار ينبغي ألا تجعلنا غافلين عما سيترتب من أضرار بيئية اذا ما اعتمدت الأساليب الروتينية في التعامل مع هذا الموضوع ، فقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٣) لسنة ١٩٩٧ بحاجة الى تفعيل وتعديل في ذات الوقت ، لمواجهة مخلفات النشاط التصنيعي وماسيترتب على اقامة المشاريع المتنوعة من آثار بيئية دفعة واحدة .. وعلى وفق البرامج الحكومية المعلنة فان العراق سيشهد نشاطاً تصنيعياً في مختلف المجالات وآثار هذا النشاط ان لم تنظم بقانون يحصي كل شاردة وواردة على الواقع البيئي فاننا سنشهد ارباكاً بيئياً ربما يلحق الضرر بمفاصل هي أحوج ماتكون للاستثمار بها من أجل معالجة ما أصابها من أضرار جراء السياسات البيئية السابقة .. فجميعنا يعلم بحجم الضرر الذي أصاب الأراضي الزراعية والمياه جراء تحويل مشروع المصب العام الذي خطط له منذ عام ١٩٥٦ ليكون نهرا لمياه البزل ، الا انه استحال لنهر يستخدم للسقي وهو يحمل الأملاح ومخلفات المصانع الى الأراضي الزراعية في المناطق الجنوبية مما أضر وبشكل كبير بتلك الأراضي فتحولت آلاف الدونمات الى أرض بور وزادها ما تعرضت له من ملوثات اشعاعية وتجريف للبساتين جراء الحروب وسياسة تجفيف الأهوار .. اذن نحن بحاجة للاستثمار في الأثر البيئي السيئ الذي خلفته لنا السياسات البيئية السابقة من أجل تخفيف انعكاسات ذلك الأثر في الواقع البيئي الحالي.. وبحاجة لقانون يتصدى وبكل جدية لكل ما يضر بالبيئة في مناخنا الاستثماري .

نحن بحاجة للاستثمار في الأثر البيئي السيئ الذي خلفته لنا السياسات البيئية السابقة من أجل تخفيف انعكاسات ذلك الأثر في الواقع البيئي الحالي.. وبحاجة لقانون يتصدى وبكل جدية لكل ما يضر بالبيئة في مناخنا الاستثماري .

١٣ مليون برميل .. الصادرات الشهرية من شمال العراق

المدى /وكالات

ذكرت وكالة أميركية تراقب عملية إعادة البناء في العراق أن صادرات النفط عبر أنبوب النفط الرئيسي في شمال البلاد ارتفعت أكثر من عشر مرات خلال العام الماضي، وعزت ذلك إلى انخفاض حاد في عدد الهجمات على أنبوب النفط وإلى تطوير بنية تحتية جديدة لحمايته، وفقاً لما نقلت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر السبت.

فقد قال تقرير لمكتب المراقب العام الخاص بإعادة إعمار العراق إنه لم تقع أية هجمات على أنبوب النفط الرئيسي الذي يحمل النفط الخام من كركوك إلى تركيا منذ شهر تموز الماضي حين بدأ المشروع الأميركي لتطوير بنية تحتية لحمايته.

ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات من النفط الخام من معدل مليون برميل في الشهر إلى أكثر من ١٣ مليون برميل، وفقاً لما نقلت الصحيفة عن التقرير.

" مان و ديملر " الالمانيتان تعتزمان تجميع الشاحنات والحافلات في العراق

المدى/ وكالات

أعلنت شركة "مان" الألمانية العملاقة في مجال صناعة الشاحنات والمحركات عزمها بناء خط تجميع للشاحنات والحافلات في العراق بالاشتراك مع شركة تيرارمار العراقية للتسويق. وأكدت مصادر شركة "مان" أنها وقعت اتفاقا بهذا الخصوص يشمل تجميع الحافلات والقلابات وعربات الجر في العراق اعتبارا من عام ٢٠٠٩ . وأضافت مصادر الشركة في العاصمة برلين أن أجزاء هذه المنتجات ستشحن من مصنع الشركة في سالزجيتر بألمانيا.

ومن ناحية أخرى وقعت ألمانيا والعراق اتفاقية للحماية المتبادلة للاستثمارات في إطار حرص الشركات الألمانية على المشاركة في مشاريع إعادة إعمار العراق. يشار إلى أن هذه الاتفاقية هي الأولى بين ألمانيا والعراق منذ الإطاحة بالنظام السابق. فتأمين الاستثمارات يعد أحد أهم شروط عودة الشركات الألمانية إلى العراق . وعلى الصعيد ذاته أعربت الشركة الألمانية العملاقة لصناعة السيارات "ديملر" عن رغبتها في دخول السوق العراقية من جديد. وأعلنت في هذا الإطار عن أن الشركة وقعت مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية لتوريد سلع، كما تم الاتفاق على تشكيل مجموعة تضم عددا من الخبراء يقومون بتوضيح الجوانب المتعلقة بالإمكانات المالية والتنظيمية للشركة لتحديد كيفية مساهمتها في إعادة إعمار العراق. ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بتزويد العراق بشاحنات وحافلات نقل المسافرين.

ويبذل المسؤولون العراقيون من ناحيتهم جهودا كبيرة من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على العودة إلى العراق والاستفادة من الاستثمارات التي باتت متاحة، خاصة في ضوء عودة الاستقرار الأمني نسبيا إلى البلاد.

اقتصاديات الخلك

المهمشون اقتصاديا

ارتبط ظهور طبقة المهمشين اقتصاديا بطبيعة الاداء الاقتصادي للسلطة الحاكمة وظهور طبقة طفيلية تهيمن على الفعاليات الاقتصادية في البلاد .. فكان من الطبيعي أن تنمو أنشطة اقتصاد الظل بازدياد أعداد المهمشين من أجل الحصول على لقمة العيش ، وبالتالي اتسع نشاط الفعاليات التي يغلب عليها الطابع الخدمي البدائي وضعف الانتاجية مع تردي ظروف العمل ، وبمرور الوقت الذي أخذ حزمة كبيرة من سنوات عمر العاملين في هذا القطاع أصبح النشاط الذي يمارسه بعض العاملين في هذا المجال بمثابة مهنة ربما ورثها لأبنائه فيما بعد مع ارث الفقر والعوز، فتوالدت مهن غريبة ليس لها أسماء، ورثها صبية وأطفال بأعمار الورود .. وحين سألنا ثلاثة منهم وهم على ظهر عربة صغيرة مليئة بالنفايات يجرها حمار صغير .. قالوا لنا : ورثنا هذه العربة وهذا الحمار ، ولا نعرف اسما لمهنتنا –لم ندخل المدارس –نقوم بجمع القمامة من المنازل مقابل المال لنرميها خارج حدود المنطقة السكنية التي نقيم في أطرافها .. فمن هؤلاء ؟

بهدف تطوير الصناعات الكهربائية في العراق

دراسة مشروع التكامل الصناعي الكبير

بغداد/ المدى

وضعت شركة الزوراء العامة أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن دراسة متكاملة حول مشروع التكامل الصناعي الذي يهدف الى تطوير الصناعات الكهربائية وزيادة طاقة الشركة الإنتاجية وتحسين نوعية منتجاتها.صرح بذلك مصدر مسؤول في الشركة وقال ان الشركة تنوي أقامة مشروع التكامل الصناعي من خلال أنشاء مصنعين احدهما لإنتاج محولات التوزيع الكهربائية والآخر لإنتاج وحدات الربط الحلقي (R.M.U) وبما يجعل الشركة قادرة على تصنيع وحدات التوزيع المجمعة الكويسك بنسبة ١٠٠٪ وبذلك تستغني الشركة عن المحولات او وحدات الربط الحلقي التي تستوردها بالوقت الحاضر بالعملة الصعبة .كما بين المصدر سعي الشركة لإبرام عقود مشاركة مع الشركات العالمية المعروفة ذات نفس الأختصاص مثل (شركة سيمنس) الألمانية وشركة (شنايدر) الفرنسية حيث أجرت الشركة مؤخرا مباحثات مع هذه الشركات التي أبدت رغبتها في أقامة مثل هذه الشراكة وذلك عند تحسن الوضع الأمني في العراق.مشيراً الى ان الشركة تستعد للمباشرة قريبا بمشروع تصنيع الأعمدة الكهربائية محليا، بدلا من استيرادها من الخارج كما قدمت الشركة دراسة جدوى فنية واقتصادية بالمشروع وتأمل أن يتم العمل به قريبا لتزويد العراق بحاجته من الأعمدة.

موضحا أن الشركة اقترحت توسيع صلاحيات مجالس أدارتها في الشراء والاستيراد لتمكينها من خفض أسعار منتجاتها وذلك من خلال التعاقد مع الشركات الأجنبية بصورة مباشرة وبلا وسطاء لاستيراد المواد الحاكمة وبالتالي تقليل فترة تجهيز منتجات الشركة للجهات المستفيدة وبهذا تكون الشركة منافس قوي للشركات الأجنبية.ويذكران الشركة نفذت مؤخرا العديد من العقود من بينها تجهيز المحطات المدمجة الكويسك لمديرية توزيع كهرباء الفرات الاوسط وكهرباء الجنوب ومحطات ضخ المياه الثقيلة لامانة بغداد فضلاً عن تأهيل كرينات مرفئية لميناء ام قصر لمصلحة الشركة العامة للموانئ العراقية وتجهيز لوحات (١١ كيلو فولت) للمديرية العامة لكهرباء الجنوب ولوحات سيطرة على المحركات (MCC)لمحطتي كهرباء الدورة والقدس.

الجهاز المركزي للاحصاء :انخفاض مؤشر التضخم بنسبة ٥٪

بغداد/ المدى

قال الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان مؤشر التضخم انخفض بنسبة ٥٪ للشهر الماضي نتيجة إنخفاض الرقم القياسي للمجاميع السلعية.

وقال مصدر مخول في الجهاز:" ان الرقم القياسي للمجاميع السلعية انخفض مقارنة بالاشهر الماضية وهي المواد الغذائية والوقود والإضاءة والنقل والمواصلات والسلع والخدمات المتنوعة) بنسب قدرها (٧,٨٪ ، ١٥,١٪ ، ٣,٣٪ ، ٢,٢٪) على التوالي اذ ان الإنفاق على هذه المجاميع يشكل (٧٠,٧٪) من مجموع الإنفاق الاستهلاكي العائلي

واضاف : أما المجاميع (الدخان والمشروبات والأثاث ، الخدمات الطبية والأدوية والإيجار) والتي تشكل (١٩,٦٪) من مجموع الإنفاق العائلي فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً خلال شهر حزيران/٢٠٠٨ مقارنة بالشهر السابق بنسب قدرها (٠,٧٪ ، ١,٧٪ ، ٠,٨٪ ، ٠,٣٪) على التوالي في حين حافظ الرقم القياسي لمجموعة الأقمشة والملابس والأحذية على نفس مستوى الشهر السابق وتشكل الأهمية النسبية له (٩,٧٪) من مجموع الإنفاق العائلي.

واشار المصدر الى ان مؤشر التضخم السنوي للفترة من حزيران ٢٠٠٧ الى حزيران ٢٠٠٨ شهد هو الاخر انخفاضا بنسبة (٦,٣٪) وذلك نتيجة لإنخفاض الرقم القياسي لمجموعتي (الوقود والإضاءة والنقل والمواصلات) وبنسب إنخفاض قدرها(٤٢,٥٪ ، ١٦,٨٪) اما المجاميع السلعية (المواد الغذائية والدخان والمشروبات والأقمشة والملابس والأحذية والأثاث والخدمات الطبية والأدوية والسلع والخدمات المتنوعة والإيجار) فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسب قدرها (٦,١٪ ، ١١,٩٪ ، ٣,١٪ ، ٥,٤٪ ، ١١,٩٪ ، ١١,١٪ ، ١٦,٤٪) على التوالي خلال الفترة من حزيران/٢٠٠٧ ولغاية حزيران/ ٢٠٠٨

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205